STC
الاتصالات السعودية

محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٠م

٢٦ ربيع الثاني ١٤٣١هـ

١١ إبريل ٢٠١٠م

محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة الاتصالات السعودية
المنعقدة بتاريخ ٢٦ /٤/ ١٤٣١هـ الموافق ١١ /٤/ ٢٠١٠م

بناء على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية بتاريخ ١٤٣١/٣/١٤هـ الموافق ٢٠١٠/٢/٢٨م من خلال عدد من الصحف لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية بقاعة مكارم بفندق ماريوت بمدينة الرياض في تمام الساعة (٦:٣٠) من مساء يوم الأحد١٤٣١/٤/٢٦هـ الموافق ٢٠١٠/٤/١١م، فقد انعقدت الجمعية العمومية العادية للشركة في موعدها المحدد برئاسة معالي الدكتور/محمد بن سليمان الجاسر رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضور جميع أعضاء المجلس، كما حضر الاجتماع مندوبا وزارة التجارة والصناعة الأستاذ/ ناصر بن عبد الله البقمي والأستاذ/ فهد بن بخيت الدوسري، وكذلك مندوبا ديوان المراقبة العامة الأستاذ/ عبد الله بن مزعل الحربي والأستاذ/ سعود بن محمد الضفيان، وحضر جانباً من الاجتماع مراجعا حسابات الشركة لعام ٢٠٠٩م مكتب الدكتور محمد العمري وشركاهم، ومكتب الجريد وشركاهم.

وقد استهل معالي رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩١) من نظام الشركات والمادة (٣٦) من النظام الأساسي للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٣٣) مساهماً يمثلون (١,٦٨٨,٠٢٦,٦٩٤) (مليار وستمائة وثمانية وثمانون مليون وستة وعشرون ألف وستمائة وأربعة وتسعون) سهماً بالأصالة وبالوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) (ألفا مليون) سهم أي بنسبة (٨٤,٤٪).

واستعرض معالي رئيس الجمعية موجز لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٠٩م والذي تضمن ملخصاً لأبرز نشاطات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م، وملخصاً لأدائها، حيث حققت الشركة نتائج مالية طيبة ولله الحمد، وبناءً عليه اقترح مجلس الإدارة توزيع (٣) ثلاثة ريالات للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م، حيث تم صرف (٢,٢٥) ريالان وخمسة وعشرون هللة للمساهمين للسهم الواحد عن الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩م والمقترح صرف (٧٥) هللة للسهم الواحد للربع الرابع من السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات تداول بنهاية يوم الأحد ١٤٣١/٤/٢٦هـ الموافق ٢٠١٠/٤/١١م، وأوضح معالي الرئيس انه سيتم اعتباراً من الأربعاء ١٤٣١/٥/٧هـ الموافق ٢٠١٠/٤/٢١م تحويل الأرباح الخاصة بالسادة المساهمين إلى حساباتهم لدى البنوك المحلية، أما السادة المساهمون الذين لم يقوموا بتزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم فعليهم مراجعة أقرب فرع من فروع البنك الأهلي التجاري، مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية لاستلام أرباحهم، أو تزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم ليتسنى للشركة إيداع الأرباح المستقبلية في حساباتهم.

وبعد ذلك تم تعيين الدكتور وليد بن عبد العزيز العجلان سكرتيراً للجمعية، وكلا من المساهم أحمد بن سعيد العي والمساهم عبد الله بن محمد العميري فارزين للأصوات، بعد أن تم ترشيحهم من قبل معالي رئيس الجمعية.

ثم طلب معالي رئيس الجمعية من مراجعي حسابات الشركة قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة للعام ٢٠٠٩م، حيث ذكر مراجعي الحسابات الخارجيين أنهم قاموا بمراجعة قائمة المركز المالي الموحدة لشركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة سعودية) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١م والقوائم المالية الموحدة للدخل وحقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التي تعتبر جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة، حيث أكد المراجعون الخارجيون أن الإدارة تعتبر مسئولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمتطلبات نظام الشركات والمقدمة لهم مع كافة المعلومات والبيانات التي تم طلبها، وأن مسئوليتهم هي إبداء الرأي على هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى المراجعة التي قاموا بها.

وقد أوضح المراجعون الخارجيون أنهم قاموا بمراجعتهم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية التي تتطلب منهم تخطيط وإجراء الفحوصات للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة لا تحتوي على أخطاء جوهرية، حيث تشمل المراجعة إجراء فحص اختياري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، كما تتضمن المراجعة إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة ولطريقة العرض العام للقوائم المالية الموحدة، وأكد المراجعون الخارجيون أن مراجعتهم تعطيهم أساساً معقولاً لإبداء رأيهم حيال القوائم المالية.

وعليه، فقد أكد المراجعون الخارجيون أن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بمعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للشركة كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والملائمة لظروف الشركة.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

بعد ذلك فتح النقاش للأسئلة حول القوائم المالية حيث طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين طرح أي أسئلة أو استفسارات حول القوائم المالية والتي تكون موجهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع، وقد كانت الأسئلة كالتالي:

لايوجد أي أسئلة من قبل المساهمين حول تقرير مراجعي الحسابات الخارجين.

ثم شكر معالي رئيس الجمعية مراجعي حسابات الشركة الخارجيين لعام ٢٠٠٩م، وغادروا قاعة الاجتماع.

بعد ذلك استعرض معالي رئيس الجمعية مشروع جدول أعمال الجمعية العامة للشركة وفق التالي:

١. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م.

٢. الموافقة على القوائم المالية للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م.

٣. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠٠٩م بمقدار (٠,٧٥) هللة للسهم، بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٩م البالغ (٢,٢٥) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠٠٩م (٣) ريال للسهم الواحد.

٤. الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١٠م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابهما.

٥. توصية مجلس الإدارة بشأن إجازة استمرار عضوية الأستاذ عبد العزيز العمر بلجنة المراجعة والموافقة على استثنائه من الفقرة (٢) من المادة ثالثاً من الضوابط المنظمة لعمل لجنة المراجعة.

٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م.

ثم فتح المجال للنقاش حول بنود جدول الأعمال من الأول إلى الثالث، وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة والتي كانت كالتالي:

س / تساءل ممثل المؤسسة العامة للتقاعد انه من الملاحظ أن المصروفات التشغيلية ارتفعت بنسبة ٥٠٪ تقريبا سنويا في نسبة التغير في الإيرادات خصوصا السنة الماضية ارتفعت تقريبا بنسبة (٥) مليار ماسبب ارتفاع المصروفات التشغيلية ؟

ج / أن ارتفاع المصروفات التشغيلية يرجع إلى توحيد القوائم ففي العام الماضي تم توحيد القوائم لكامل السنة فيما العام الذي قبلة تم توحيدها ثمانية أشهر فقط، وفي عام ٢٠٠٨م تم توحيد القوائم المالية لثمانية أشهر فقط على اعتبار أن تاريخ الشراء تم في نهاية شهر ابريل، أيضا شركة الاتصالات الكويتية تم توحيدها بالكامل لعام ٢٠٠٩م ولم يتم توحيد إلا شهر واحد في عام ٢٠٠٨م، كذلك شركة الاتصالات البحرينية تم إدخال كامل المصاريف في عام ٢٠٠٩م، إضافة الى شركة المحتوى، كل هذه الشركات تم توحيدها بالكامل بنسبة (١٠٠٪) وبالتالي أدت إلى زيادة المصروفات التشغيلية لعام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م.

س / يلاحظ في السنوات الأخيرة مقارنة بالشركات المنافسة أن هناك نوع من عدم الثبات والتردي، وان العميل يريد خدمة جيدة، واضرب مثال على ذلك مراكز الاتصال عندما يتصل العميل يستغرق الرد عدة دقائق وأحيانا ساعات، أيضا تجديد نظام الفوترة في السنة الماضية كل العملاء يشتكون منه ما أسباب ذلك؟

ج / هذا جزء من العمل التجاري أن نقدم خدمة مميزة ونصل إلى مرحلة متقدمة، أحيانا أن خدمة العميل هي أهم من أن تعطي تخفيض، وما يخص مراكز الاتصال يوجد برنامج متكامل للتطوير وجاري العمل عليه وقد بدائنا في ٩٠٦ لأن ٩٠٧ كان يخدم الثابت فقط، ولكن تطورت الشركة إلى البرودباند ولأن المأمور يضطر إلى شرح كامل للعميل لتغير بعض الإجراءات للحاسب الآلي قد يستغرق وقت طويل، أما الآن فيوجد مركز اتصال جديد سوف يهتم فقط في البروباند والمشاكل الفنية التي تحدث، كذلك المآمير آخذو دورات تدريبية في الكمبيوتر والانترنت وكيفية التعامل مع العميل وان التطوير والتدريب مستمر وهناك تطوير جديد خلال أسبوعين.

أما بالنسبة للفوترة فهي جزء من برنامج متكامل لتطوير الشبكة بشكلها الكامل ويوجد عدة شبكات للجوال، والبيانات، والثابت، الآن سوف نربطها على الشبكات الحديثة بحيث يكون هناك مقاسم موحدة تربط كل الشبكات فيها، ويتزامن معها تغير هيكلي وتدريب، وكذلك تغير الفوترة الذي حصل هو المرحلة الأولي في التغير وسينتهي هذا البرنامج بنهاية ٢٠١٢م، وستكون شركة الاتصالات من الأوائل بين الشركات المتكاملة حيث يصبح عندنا نظام واحد يغطي فواتير لكل الخدمات التي تقدمها الشركة.

أما بخصوص المشاكل التي حدثت في الصيف الماضي، وتحديداً في شهر أغسطس، فقد اضطرت الشركة لتأخير الفواتير للتأكد من المبالغ وهذا ماجعل ردت فعل عند العملاء حيث صدرت لهم فواتير على دفعتين وفي الحقيقة أننا دققنا الفواتير إضافة إلى أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أحضرت مراجعين عدة مرات لمراجعة الفواتير وتدقيقها ولم يجدوا أي أخطاء، وان الفواتير لم تصدر بأرقام خاطئة، ولكن كان هناك تأخير ونحن نعترف بذلك، أما الآن فيوجد فوتره جيدة لها طاقة ممتازة وتعطي معلومات أكثر عن العميل وستقود الشركة في المستقبل لتقديم خدمات جيدة.

س / هناك تعقيب على نظام الفوترة حيث أن التحديث مطلوب دائما ولا أعتقد بأن أي شخص لايرغب في التطوير ونطالب به ولكن المشكلة التي ظهرت في نظام الفواتير أن العملاء تفاجئوا بالفواتير العالية وكثير من العملاء لم يستطيع السداد أو ذهب إلى مشغل آخر وكان من المفروض أن الشركة من بداية المشكلة تطلع العملاء على المشكلة أو تذكرهم بأن الفواتير سوف تتأخر لفترة ليكون العميل على علم بذلك ويتوقع الفاتورة التي سوف تصدر له فلماذا لم يتم ذلك؟

ج / قامت الشركة بنشر أكثر من إعلان في الصحف ولكن نعترف بالتقصير لان الشركة لم ترسل رسائل شخصية إلى العملاء بان الفاتورة سوف تتأخر، ومن المهم جدا أن ننظر إلى عملية التطوير وأن لدينا طموح كبير، في شركة عندها جميع الخدمات أردنا أن يكون لدينا نظام خدمة عملاء وفوترة يستطيع أن يحقق كل طموحات إدارة الشركة ومجلس الإدارة، بمعنى أنة يستطيع موظف الشركة عندما يتصل به العميل أن ينظر إلى الشاشة ويحصل على جميع البيانات للعميل ويخدم العميل بالنسبة للفاتورة والباقات التي لدية وفي نفس الوقت يستطيع أن يعرض علية في نفس اللحظة كل الخدمات المتاحة الجديدة الموجودة بالنسبة للشركة، ونؤكد لكم بأننا تدارسنا هذا الأمر بشكل مكثف وأننا تجاوزنا هذه المشكلة وأخذنا الدروس المستفادة ونحن شركة مستمرة في التطوير وفي الدخول في أسواق أخرى، لذلك من حق المساهمين أن يطمئنوا إلى أن هذه المشكلة التي حصلت تجاوزناها وأخذنا الدروس التي سوف تساعدنا على تفادي الوقوع في مثل هذه الإشكاليات، وألان لدينا احدث نظام عالمي في موضوع الفوترة وفي موضوع تقديم الخدمات المتنوعة لعملائنا وهذا يمكن أن يكون الفائدة الرئيسية من هذه المشكلة التي حصلت.

س / بالنسبة لاستفسار ديوان المراقبة العامة ألا تظنون أن المساهمين لهم الحق في معرفة التفاصيل بخصوص انخفاض في الشهرة وأضيف إلى ذلك انخفاض الشهرة في شركة أوجية، انخفاض بمعدل (٨٠٪) من ٤١ مليار إلى ٨٢٦ مليون هل الانخفاض الكبير في الشهرة سيؤثر مستقبلا على حصص المساهمين وبالتالي نرغب في إيضاح أكثر من الشركة عن أسباب الانخفاض في الشهرة بالنسبة لشركة أوجية و أن تي أس؟

ج / إن انخفاض الشهرة الذي تم نوعين، نوع نتيجة بيع حصة من ماكسيس في الربع الرابع وهذا نتيجة البيع أمر طبيعي لأن الشهرة تنتج من عملية الشراء في بيع حصة من الملكية لأحد الشركات ينتج عنها انخفاض محدد في قيمتها، وأما مايتعلق بشركة أكسيس في اندونيسيا فهو انخفاض غير فعلي قامت به الشركة من مبدآ التحوط ولكن حقيقة القوائم المالية المصدرة من قبل الشركة في اندونيسيا لايتضمن أي انخفاض في قيمة الشهرة هو انخفاض فقط تم تحديده من قبل الشركة من باب التحوط لا أكثر ولا اقل.

ووفقاً للمادة (٤) من لائحة رقابة الديوان على المؤسسات الخاصة والشركات فقد طلب معالي رئيس الجمعية من مندوبي ديوان المراقبة العامة طرح ما لديهم من استفسارات، وعلى الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات السعودية الإجابة عليها، كما أكد على أن الأجوبة على أسئلة الديوان سيتم إرسالها بخطاب رسمي من الشركة، وفيما يلي الأسئلة التي طرحت وأجوبتها:

س / طرح ممثل ديوان المراقبة العامة عدة أسئلة وقد تم طرحها كنقاط متتالية استجابة لطلب معالي رئيس الجمعية وكانت كالتالي :

١. بلغ إجمالي الأصول المتداولة في ٢٠٠٩/١٢/٣١م (٢٢,٦٦٣,١٦١,٠٠٠) أثنين وعشرين ألفا وستمائة وثلاثة وستين مليوناً ومائة وواحد وستين ألف ريال، في حين بلغ إجمالي الخصوم المتداولة (٢٩,٣٤٠,٦٦٩,٠٠٠) تسعة وعشرين ألفاً وثلاثمائة وأربعين مليون وستمائة وتسعة وستين ألف ريال حيث بلغ معدل التداول(١:٠,٧٧) مما يتضح معه أن هناك عجز في السيولة لدى الشركة مما يؤثر في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. يأمل الديوان إيضاح ما اتخذته الشركة لتحسين وضع السيولة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
٢. بلغت الإيرادات التشغيلية لعام ٢٠٠٩م (٥٠,٧٨٠,٠٨٧,٠٠٠) خمسين ألف وسبعمائة وثمانين مليوناً وسبعة وثمانين ألف ريال، بزيادة عن العام السابق نسبتها (٧٪)، في حين بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية لعام ٢٠٠٩م (٣٧,٩٦٦,٥٠٠,٠٠٠) سبعة وثلاثين ألف وتسعمائة وستة وستين مليوناً وخمسمائة ألف ريال بزيادة عن العام السابق نسبتها (١٨٪)، يؤكد الديوان على ضرورة العمل على زيادة إيرادات الشركة وترشيد نفقاتها.
٣. بلغ صافي حساب المدنيين في ٢٠٠٩/١٢/٣١م (١١,٤٦١,٢٢٥,٠٠٠) إحدى عشر ألف وأربعمائة وواحد وستين مليون ومائتان وخمسة وعشرين ألف ريال بارتفاع نسبته (٤١٪) عن العام السابق مما أدى إلى زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حيث بلغ (٢,١٨٩,٧٤٧,٠٠٠) ألفان ومائة وتسعة وثمانون ألف وسبعمائة وسبعة وأربعين ألف ريال بزيادة عن العام السابق نسبتها (٢٧٪)، في حين بلغ رصيد الديون المعدومة في ٢٠٠٩/١٢/٣١م (١,٠٤٤,٤٦٤,٠٠٠) ألف وأربعة وأربعين مليون وأربعمائة وأربعة وستين ألف ريال بزيادة نسبتها (١٥٪)عن العام السابق، يؤكد الديوان على ضرورة تنشيط عملية التحصيل في ظل تزايد نسبة الديون المعدومة.
٤. ما زالت الشركة تعتمد على الأعمال الاستشارية في معظم أعمالها والتي تتزايد من عام إلى آخر وذلك وفقاً لما يوضحه الجدول التالي :

العام	المبلغ (بالريال)
٢٠٠٧م	١٨٤,٤٦٤,٠٠٠
٢٠٠٨م	٣٦٨,٨٦٥,٠٠٠
٢٠٠٩م	٤١٧,١٥٠,٠٠٠

يؤكد الديوان على ضرورة عدم التوسع في الأعمال الاستشارية والاعتماد على موظفي الشركة ذوي الخبرة.

٥. لوحظ انخفاض حصة الشركة في الشهرة الناتجة من شراء حصة (٥١٪) في شركة (إن تي أس- اندونيسيا) حيث بلغت في ٢٠٠٩/١٢/٣١م (٧١٣,١٩١,٠٠٠) سبعمائة وثلاثة عشر مليون ومائة وواحد وتسعين ألف ريال، في حين كانت في العام السابق (٨٥٦,٧٢٦,٠٠٠) ثمانمائة وستة وخمسين مليوناً وسبعمائة وستة وعشرين ألف ريال بانخفاض نسبته (١٧٪) عن العام السابق.

يأمل الديوان الإفادة عن أسباب الانخفاض في قيمة الشهرة بالشركة المشار إليها؟

٦. قامت الشركة بتأسيس شركة تجاري السعودية (ذات مسئولية محدودة) في شهر نوفمبر ٢٠٠٦م بغرض إنشاء وتشغيل وإدارة الأسواق والمنصات الالكترونية وتقديم كافة الخدمات المتعلقة بالتعاملات التجارية الالكترونية، إلا أن الشركة قررت في عام ٢٠٠٩م تصفية شركة تجاري نتيجة للخسائر الكبيرة التي تكبدتها، حيث قامت باستبعاد قيمة الاستثمار فيها والبالغ تكلفته (١٤,٠٠٠,٠٠٠) أربعة عشر مليون ريال.

يأمل الديوان الإفادة عن أسباب عدم دراسة الجدوى الاقتصادية قبل الاستثمار في تلك الشركة الأمر الذي أدى إلى تصفيتها؟

ج / شكر معالي رئيس مجلس الإدارة ممثلي الديوان على ملاحظاتهم وأبدى أن الشركة تبذل قصارى جهدها لتعاون بشكل فعال مع ديوان المراقبة بحكم أن الدولة تملك النسبة الكبرى من الأسهم وأكد رئيس الجمعية انه سيتم الإجابة على الأسئلة بشكل مختصر علماً بأنه سوف يتم الرد عليها كتابياً بشكل مفصل وتمت الإجابة على تساؤلات ديوان المراقبة كالتالي:

١. معدل التداول لا يعتبر مؤشراً كافياً للحكم بالعجز في السيولة إذ لابد من النظر إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والذي بلغ أكثر من ١٦ مليار خلال عام ٢٠٠٩م، وبالاطلاع على تفاصيل التدفقات النقدية يتضح مدى قوة الوضع المالي للشركة حيث نجد أن الشركة استطاعت خلال العام المالي ٢٠٠٩م دفع كامل مصاريفها التشغيلية والرأسمالية وسداد ما يقارب من ٢ مليار ريال من قروضها وفق جداول الاستحقاق المتفق عليها لتلك القروض مع الجهات المقرضة كما استطاعت أيضا خلال نفس العام توزيع ٦ مليار ريال كأرباح لمساهميها، والشركة عموما لديها إدارة مخاطر مالية ويتم إصدار تقرير دوري من قبلها يتضمن مؤشرات لمتابعة وضبط أي مخاطر محتملة متعلقة بالسيولة ولا يوجد حاليا أي مخاطر بخصوص قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل.

٢. يعزى سبب الزيادة في المصروفات مقارنة بالإيرادات إلى الاستثمارات الرأسمالية على مستوى المجموعة التي تتضمن إنشاء شبكات جديدة وتوسعة شبكات قائمة بأحدث التقنيات المتقدمة خصوصا للشركات

المنشاة حديثاً مثل شركة الاتصالات الكويتية واس تي سي البحرين أو الشركات التي مازالت في مرحلة نمو وتوسع مثل اكسيس في اندونيسيا و أيرسل في الهند وسيل سي في جنوب إفريقيا، والجدير بالذكر أن هذه الاستثمارات والتوسعات تزيد من قيمة الشركة ولكنها قيمة مضافة لا يمكن تسجيلها أو الاعتراف بها في القوائم المالية لأن التسجيل وفق المعاير المحاسبية يتطلب حدث مالي حدث فعليا ومثال على ذلك الحصة التي تم بيعها من شركة ماكسيس وما ترتب عليها من مكاسب رأسمالية عالية للشركة خلال عام ٢٠٠٩م ولم يتم تسجيلها إلا بعد حدوث عملية البيع.

٣. تعود الزيادة في مبلغ مصروف الديون المعدومة إلى توحيد بيانات أوجية للاتصالات و شركة الاتصالات الكويتية لكامل عام ٢٠٠٩م، بينما ٢٠٠٨م كانت تتضمن بيانات أوجية للاتصالات لفترة ثمانية أشهر وبيانات شركة الاتصالات الكويتية لشهر واحد فقط، بالإضافة الى ذلك، توحيد بيانات شركة اس تي سي البحرين وشركة الخليج للإعلام الرقمي القابضة (المحتوى) خلال عام ٢٠٠٩م علما بأن مصروف الديون المشكوك في تحصيلها هو مخصص يتم تسجيله وفق مبدأ الحيطة والحذر كأحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وليس بالضرورة انه يعني عدم التحصيل حيث أن جزء من هذه المبالغ يتم تحصيلها لاحقا وتتراوح نسب التحصيل لمديني الشركة مابين (٩٧٪) إلى أن تصل إلى (١٠٠٪) لبعض الفئات مثل المؤسسات الحكومية وكبار العملاء وجميع المشغلين سواء الداخليين أو الخارجيين وهذه النسب من أعلى نسب التحصيل بين شركات الاتصالات في المنطقة، إضافة إلى ذلك فان الشركة تعمل باستمرار على تحصيل ديونها مهما تقادمت أو بلغت أعمارها من خلال العديد من المبادرات ومن أهمها التعامل مع الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) لمتابعة جميع أصحاب المديونيات بغرض تحصيل المبالغ المستحقة عليهم لصالح الشركة.

٤. لا يوجد توسع في الأعمال الاستشارية حيث أن مصدر الزيادة ناتج من توحيد القوائم المالية وبالتالي تضمين المصروفات الاستشارية للشركات التابعة ضمن القوائم المالية الموحدة للشركة حيث بدأت الشركة استثماراتها الخارجية في منتصف عام٢٠٠٧م وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م نجد انه تم توحيد بيانات أوجية للاتصالات و شركة الاتصالات الكويتية لكامل عام ٢٠٠٩م بينما في عام ٢٠٠٨م تتضمن بيانات أوجية للاتصالات لفترة ثمانية أشهر وبيانات شركة الاتصالات الكويتية لشهر واحد فقط، بالإضافة لذلك أيضا فقد تم توحيد بيانات شركة اس تي سي البحرين وشركة الخليج للإعلام الرقمي القابضة (المحتوى) خلال عام ٢٠٠٩م.

٥. لا يوجد انخفاض فعلي وفق القوائم المالية المدققة لشركة إن تي أس والتقارير المستلمة خلال عام ٢٠٠٩م ولكن الشركة ومن مبدأ التحوط ووفق تقديراتها قامت بعمل مخصص هبوط في قيمة شهرة إن تي أس.

٦. تم إعداد دراسة جدوى لمشروع الاستثمار في شركة تجاري السعودية وكانت فكرة الاستثمار مبنية على النجاح الكبير الذي حققته الشركة الأم في دبي، إضافة إلى الطلب المتوقع من الجهات الحكومية والشركات الكبيرة من خلال استقطابهم كعملاء للشركة.

لكن واجهت الشركة صعوبات في إقناع العملاء المستهدفين من القطاع الخاص والقطاع العام لتبني النظام، وهذا بدوره انعكس على أعمال شركة تجاري السعودية حيث لم تستطع الشركة تحقيق المبيعات

المستهدفة لذلك تم اتخاذ القرار بموافقة مجلس الإدارة على تصفية شركة تجاري السعودية وهي الآن في إجراءات التصفية.

بعد ذلك تم الانتقال إلى البند الرابع من جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة حول اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١٠م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما، حيث تلا عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الراجحي تقرير لجنة المراجعة الذي تضمن نتائج المفاوضات مع بعض المكاتب المتخصصة في مجال المراجعة الخارجية لغرض القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للعام المالي ٢٠١٠م، وأوضح سعادته انه تمت دعوة عدد من مكاتب المحاسبة المرخص لها والمعتمدة في المملكة وذلك بغرض اختيار مكتبين لمراجعة القوائم المالية الموحدة للعام المالي ٢٠١٠م، وبعد المفاضلة بين هذه المكاتب وفق أفضل الأساليب المتعارف عليها فقد أوصت لجنة المراجعة بالموافقة على ترشيح كلاً من مكتبي ديلويت اند توش بكر أبو الخير وشركاهم، ومكتب الدكتور محمد العمري وشركاه بمراجعة القوائم المالية الموحدة للعام المالية ٢٠١٠م وبأتعاب إجمالية قدرها مليونين وثمانمائة وخمسون ألف ريال (٢,٨٥٠,٠٠٠ ريال) وقد أيد مجلس إدارة الشركة الموقر ما توصلت إليه اللجنة من توصيات لمراجعة حسابات الشركة السنوية والربعية لعام ٢٠٠٩م، وقرر رفعها إلى الجمعية العامة للشركة للنظر في اعتمادها.

كما أشار رئيس لجنة المراجعة أن لجنة المراجعة تقوم بالعديد من المهام بناءً على الضوابط المنظمة لعملها والمعتمدة من الجمعية الموقرة، بهدف مساعدة مجلس الإدارة الموقر للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يخص التحقق من كفاية الرقابة الداخلية في الشركة وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة والتي من شأنها تفعيل الرقابة الداخلية وتطويرها بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة، كما بيّن إن لجنة المراجعة قامت في هذا السبيل وخلال العام المالي ٢٠٠٩م بعقد العديد من الاجتماعات التي ناقشت خلالها عدداً من الموضوعات ذات الصلة بأعمال اللجنة، وذلك بحضور المسئولين في المراجعة الداخلية والقطاعات ذات العلاقة بالشركة، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بسير العمل في الشركة من كافة الجوانب.

بعد ذلك طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على البنود المطروحة للتصويت في جدول أعمال الجمعية، كما طلب من فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت وإظهار نتائج التصويت وتوقيعها من قبل سكرتير الجمعية وفارزيْ الأصوات بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة طلب معالي رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وقام سكرتير الجمعية بإعلان النتيجة مبيناً أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٦هـ الموافق ٢٠١٠/٤/١١م الذي حضره (٣٣) مساهماً يمثلون (١,٦٨٨,٠٢٦,٦٩٤) سهماً بالأصالة وبالوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفا مليون سهم بنسبة (٨٤,٤٪). أصبحت نتيجة الفرز كالتالي:

م	البند	الموافقة	النسبة
١	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م.	١,٦٨٧,٩٧٣,٨٩٦	٪١٠٠
٢	الموافقة على القوائم المالية للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م.	١,٦٨٧,٩٧٣,٨٩٦	٪١٠٠
٣	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠٠٩م بمقدار (٠,٧٥) هللة للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٩م البالغ (٢,٢٥) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠٠٩م (٣) ريال للسهم الواحد.	١,٦٨٧,٩٥٤,٨٩٦	٪١٠٠
٤	الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١٠م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابهما.	١,٦٨٧,٩٧٣,٨٩٦	٪١٠٠
٥	توصية مجلس الإدارة بشأن إجازة استمرار عضوية الأستاذ عبدالعزيز العمر بلجنة المراجعة والموافقة على استثنائه من الفقرة (٢) من المادة ثالثاً من الضوابط المنظمة لعمل لجنة المراجعة.	١,٦٨٧,٩٧٣,٦٧١	٪١٠٠
٦	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م.	١,٦٨٧,٨٦٧,٠٩٧	٪٩٩,٩٩

ثم ختم معالي رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق ،،،

سكرتير الجمعية

د. وليد بن عبد العزيز العجلان

معالي رئيس الجمعية

د. محمد بن سليمان الجاسر